

محكمة التمييز الأردنية

## **بصفتها : الجزائية**

٢٠١٧/٣٠ رقم القضية:

القرار

القرار

ال الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

## عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبداللات

السادة القضاة عضوية

د. محمد الطراونة ، داود طبیلة ، باسم المیضین ، حسين السکران

الممدي: مساعد رئيس النيابة العامة.

العنوان ٥١

بتاريخ ٢٥/٧/٢٠١٦ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف إربد في القضية رقم ٩٨٠/٣ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٦ والمتضمن رد استئناف النيابة العامة موضوعاً وتأييد القرار المستأنف.

ويتلخص سبباً التمييز فيما يلى:

١. أخطأت محكمة استئناف إربد بقرارها المطعون فيه القاضي بتأييد قرار محكمة جنائيات عجلون المتضمن تخفيض العقوبة المحكوم بها إلى الحبس مدة سنة واحدة والرسوم ذلك أن اعتراف المميز ضده بجريمته لا يعتبر تعليلاً قانونياً سائغاً ومحبلاً يبرر استخدام الأسباب المخففة التقديرية بالمعنى الذي فصده المشرع في المادتين ٩٩ و ١٠٠ من قانون العقوبات وفقاً لما استقر عليه الاجتهد القضائي لمحكمة التمييز ولم تراع محكمة الاستئناف جسامة الجرم الذي اقترفه المميز ضده وعدم إسقاط المشتكى لحقه الشخصي مع ملاحظة أن المميز ضده من أصحاب

**السوابق الجرمية** ويوجـد بـحقـه خـمسـة عـشـر طـلـباً لـعدـة جـهـات أـمـنـية وـقـضـائـية وـفقـاً لـما وـرـدـ بالـضـبـطـ المـنظـمـ بـحقـه عـندـ إـلـقاءـ القـبـضـ عـلـيـهـ.

٢. القرار المميز مخالف للقانون والأصول وغير معمل تعليلاً قانونياً سليماً ووايفاً.

للهذين السببين طلب المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز.

الآن رار

بالتدقيق والمداولة يتبيّن أن النيابة العامة أنسنت للمتهم جرم السرقة خللاً لأحكام المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات.

وتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء بإسناد النيابة العامة بأن لدى والد المشتكى المتوفى منزل في منطقة عبين ولا يسكن فيه أحد ولكون المشتكى يسكن في الزرقاء علم من عمه أن المنزل تعرض للسرقة وعلى أثر ذلك توجه المشتكى إلى المنزل لتفقده حيث وجد أن شبک الحماية لأحد الشبابيك مخلوع وباب غرفة النوم مخلوع كذلك محتويات المنزل مبعثرة ومسروق من المنزل ثلاثة اسطوانات غاز وسجاد صنع تركي عدد ٣ وحرامات عدد اثنين وخلط مولنيكس وراديو صغير ونتيجة البحث والتحري ألقى القبض على المتهم واعترف بارتكابه السرقة مع المدعو [ ] ومثل كيفية ارتكابه للسرقة بطوعه واختيارة وجرت الملاحقة.

بasherت محكمة جنایات عجلون نظر هذه الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكمها رقم ٢٠١٥/٦٧ تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعية الجرمية التالية:

لأحد الشبابيك مخلوع وباب غرفة النوم مخلوع كذلك محتويات المنزل مبعثرة  
للسرقة وعلى أثر ذلك توجه المشتكى إلى المنزل لنفقده حيث وجد أن شباك الحماية  
ولا يسكن فيه أحد ولكون المشتكى يسكن في الزرقاء علم من عمه أن المنزل تعرض  
لتلخص في إنه لدى والد المشتكى المتوفى منزل في منطقة عبين

ومسروق من المنزل ثلاث اسطوانات غاز وسجاد صنع تركي عدد ٣ وحرامات عدد اثنين وخلط مولنيكس وراديو صغير ونتيجة البحث والتحري ألقى القبض على المتهم واعترف بارتكابه السرقة ومثل كيفية ارتكابه للسرقة بطوعه واختياره وجرت الملاحقة.

وبتطبيق هذه الأركان على ما قارفه المتهم من أفعال تجد المحكمة إن قيامه بالتوجه إلى المنزل وقيامه بخلع شبك الحماية لأحد الشبابيك والدخول إلى داخل المنزل وسرقة مجموعة من الأغراض إنما فعله هذا يشكل بالتطبيق القانوني كافة أركان وعناصر جرم السرقة خلافاً لأحكام المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات مما يتبعه على المحكمة تجريمه بهذا الجرم، وأن المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات قد نصت على أنه (يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل في حاله من الحالتين الآتيتين:

١. في أماكن مغلقة مصانه بالجدران ...
٢. بكسر أبواب الغرف أو الصناديق الحديدية أو الخزائن ... .

لها وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية السرقة خلافاً لأحكام المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات.

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم وبعد الاستماع لأقوال ممثل النيابة العامة والمجرم قررت المحكمة عملاً بأحكام المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات معاقبة المجرم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاثة سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف من تاريخ ١٩/٤/٢٠١٥ وما زال، ونظرأً لاعترافه بما أنسد إليه الأمر الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية لذا قررت المحكمة عملاً بأحكام المادة (٤٩٩) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة الصادرة بحق لتصبح حبسه مدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف من تاريخ ١٩/٤/٢٠١٥ وما زال.

لم يرتضى مدعى عام عجلون بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً وبموجب القرار الاستئنافي رقم ٢٠١٦/٩٨٠٣ تاريخ ٢٠١٦/٦/٢٦ قضت المحكمة المشار إليها أعلاه برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

لم يرتضى مساعد رئيس النيابة العامة بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة فيه.

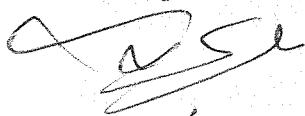
وعن سببي الطعن المنصبة على تخطئة محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها وتأييد القرار المستأنف وذلك بخصوص تخفيض العقوبة وأن المتهم من أصحاب السوابق.

وفي ذلك نجد إن المتهم قد اعترف بما أنسد إليه اعترافاً صريحاً واضحاً أمام المحكمة وطالما أن محكمة الدرجة الأولى استعملت للمتهم الأسباب المخففة التقديرية وفقاً لاعترافه عملاً بأحكام المادة ٩٩/٤ من قانون العقوبات .

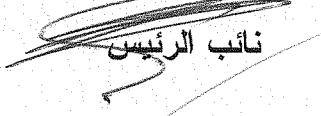
انظر لطفاً قرار تمييز جزاء ٢٠١٥/٢٢٩١ تاريخ ٢٠١٥/٢/٢١ فلا رقابة لمحكمة التمييز عليها على اعتبار أنها مسألة تقديرية تستقل به محكمتا الموضوع علمًا بأن حالة التكرار المنصوص عليها بالمادتين ١٠١ أو ١٠٢ غير متوفرة بحق المتهم لأن حالة التكرار تقوم بصدر حكم مبرم وأن النيابة العامة لم تقدم بمثل هذا الأمر مما يجعل سببي التمييز لا يرددان على القرار المميز مما يتquin ردهما.

قراراً صدر بتاريخ ١٢ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/٨

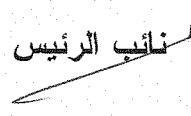
برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو و



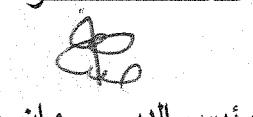
عضو و



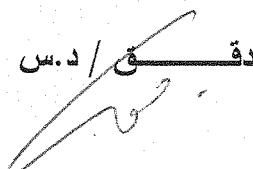
عضو و



عضو و



رئيس الديوان

  
د.س / د.س